Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 5, Special Issue 1, 2024

Deanship of Scientific Research

British Policy towards European Economic Integration (1950-1958)

Ahmed Mutleb Abdullah *, Iyad Nazim Jassim

Department of History, College of Arts, University of Anbar, Iraq.

Received: 24/7/2024
Revised: 10/10/2024
Accepted: 7/11/2024
Published online: 20/11/2024

* *Corresponding author:*
ahm22a4014@uoanbar.edu.iq

Citation: Abdullah, A. M., & Jassim, I. N. (2024). British Policy towards European Economic Integration (1950-1958). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(1), 112–118. https://doi.org/10.35516/hum.v51i5.10079

Abstract

Objectives: This study analyzes Britain's policy towards European economic integration in the 1950s, focusing on the political and economic factors that led to its cautious stance on joining groups like the European Coal and Steel Community (ECSC) and the European Economic Community (EEC).

Methods: A historical-analytical approach was used to examine the events and factors influencing Britain's policy and its hesitancy toward European economic integration. This analysis was conducted through a comprehensive review of relevant literature and historical records related to Britain's approach to European integration.

Results: Britain's refusal to join European economic groups in the 1950s was largely driven by concerns over national sovereignty and a sense of pride among the British political elite in maintaining the nation's global influence. Additionally, Britain was wary of the European agricultural policies, which posed potential challenges to British farmers who feared unfair competition and negative impacts on the domestic agricultural sector.

Conclusion: The study concludes that Britain's approach to European economic integration during the 1950s was marked by a strong emphasis on protecting national interests and sovereignty. Despite this cautious stance, Western Europe continued with integration efforts, resulting in the establishment of the EEC without Britain's involvement.

Keywords: Britain, European Coal and Steel Community, European Economic Community, European Integration, National Sovereignty.

السياسة البريطانية تجاه التكامل الاقتصادي الأوروبي 1951 - 1958

أحمد مطلب عبدالله*، أياد ناظم جاسم

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الأنبار، العراق.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تحليل سياسة بريطانيا تجاه التكامل الاقتصادي الأوروبي خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وتسليط الضوء على العوامل السياسية والاقتصادية التي جعلت بريطانيا تتبنى موقفًا متحفظًا حيال الانضمام إلى المجموعات الاقتصادية الأوروبية مثل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، الذي يهدف إلى رصد الأحداث، وتحليل العوامل التي أثرت على سياسة وموقف بريطانيا من الانضمام إلى المجموعات الاقتصادية الأوروبية، من خلال مراجعة الأدبيات والمصادر التاريخية المتعلقة بسياسة بريطانيا تجاه التكامل الأوروبي.

النتائج: رفضت بريطانيا الانضمام إلى المجموعات الاقتصادية الأوروبية خشية تقليص سيادتها الوطنية، واعتزاز النخبة السياسية البريطانية بدور البلاد كقوة عالمية، وكانت السياسات الزراعية الأوروبية تمثل تهديدًا للمزارعين البريطانيين، الذين كانوا يخشون من المنافسة غير العادلة والتأثيرات السلبية على قطاع الزراعة البريطاني.

الخلاصة: خلصت الدراسة أن سياسة بريطانيا كانت متحفظة تجاه التكامل الاقتصادي الأوروبي خلال عقد الخمسينيات، وهيمنت المصالح الوطنية والمخاوف السيادية على التفكير البريطاني، على الرغم من أن بريطانيا تبنت سياسة حذرة تجاه المشاريع الأوروبية ولم ترغب في الانضمام إلا بشروط تضمن حماية مصالحها الوطنية، إلا أن الواقع أثبت أن أوروبا الغربية كانت مستعدة للمضي قدمًا في التكامل دون مشاركة بريطانيا، مما أدى في النهاية إلى تشكيل المجموعة الاقتصادية الأوروبية دونها.

الكلمات الدالة: بريطانيا ، فرنسا، المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، المجموعة الاقتصادية الأوروبية، الكومنويلث.

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، قطع حزب المحافظين البريطاني[1] (Conservative Party) وعودًا تتعلق بقيام وحدة أوروبية وولايات متحدة أوروبية، وكان وينستون تشرشل (1951-1955) (Winston Churchill) من أبرز من صرحوا بتلك الوعود، لكن خلال عقد الخمسينيات، بدأت تلك الوعود تتلاشى، ربما كان الغرض منها في ذلك الوقت هو إحراج حكومة حزب العمال[2] (Labour Party)، إلا أن ذلك الموقف البريطاني أدى إلى إحباط بعض الساسة الأوروبيين الغربيين، إذ شعروا بخيبة أمل لأن البريطانيين هم من خلقوا تلك الرؤية ثم تخلوا عن قيادتها، نتيجة لذلك، بحث الأوروبيون عن وسائل بديلة لتأمين مصالحهم الاقتصادية والسياسية، بينما ركزت بريطانيا على تعزيز علاقاتها مع الكومنويلث[3] (Commonwealth)، والتعاون الوثيق مع أوروبا الغربية، وتعميق الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك التوجه جعل دول أوروبا الغربية تخطط لمشاريع اقتصادية أوروبية.

سياسة بريطانيا تجاه كل مشروع أوروبي اتبعت ثلاث استراتيجيات: المشاركة فيه وفق الشروط التي تلبي مصالح بريطانيا الاقتصادية والسياسية، إحباط المشروع، في أضعف الحالات اقتراح مشروع منافس لمشروع الدول الأوروبية، هذه الدراسة توضح كيف كانت سياسة أول حكومة للمحافظين بعد الحرب العالمية الثانية تتعامل مع محاولات التكامل الأوروبي، وتأثير ذلك على سياسات الدول الأوروبية الأخرى.

تم تحديد الإطار الزمني للدراسة (1951- 1958)، بانشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية وفق معاهدة روما عام 1957 والتي بدأ العمل بها رسمياً عام 1958 من ست دول أوروبية (فرنسا، المانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ)، من دون مشاركة بريطانيا.

محاور البحث: تمت معالجة الدراسة ضمن المحاور الآتية:

أولاً: سياسة الحكومة البريطانية تجاه خطة شومان (1950-1951) (Schuman plan)

ثانياً: سياسة الحكومة البريطانية تجاه مؤتمر ميسينا (1955-1956) (Messina Conference)

ثالثاً: سياسة الحكومة البريطانية تجاه معاهدة روما (1957) (Treaty of Rome)

أولاً: سياسة الحكومة البريطانية تجاه خطة شومان (1950-1951):

اقترح الاقتصادي الفرنسي جان مونيه (Jean Monnet) خطة لتعزيز التعاون في صناعات الفحم والصلب الأوروبية تحت سلطة فوق الوطنية، أعلن عنها وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان (Robert Schuman) في 9 آيار 1950، عن توحيد انتاج فرنسا وألمانيا الغربية من الفحم والصلب تحت سلطة مشتركة فوق الوطنية، يكون لها صلاحيات مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء، ودعا كل من ترغب من الدول الأوروبية الانضمام، فانضمت (فرنسا ، المانيا الغربية ، إيطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبورغ)، لإنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (European Coal and Steel Community)، إذ تم اختيار الفحم والصلب لإجراء تجربة أولى في دمج اقتصادات أوروبا الغربية القارية، وكان كلا القطاعين يعانيان من مشاكل قد يحلها التنسيق فوق الوطني(George, 1998: 20)

كانت الحكومة البريطانية آنذاك برئاسة حزب العمال، وجاء موقفها من خلال وزير الخارجية البريطاني إرنست بيفين (Ernest Bevin) الذي عبر عن صدمته واستيائه عندما علم بخطة شومان، والتي بدت وكأنها تتجاهل السياسة البريطانية والتعاون الأطلسي، وخيانة لمبدأ الشراكة الأنكلو- فرنسية في أوروبا الغربية، وكان بيفين مستاءً بشكل خاص من الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بوزير الخارجية الأمريكي دين أتشيسون (Dean Acheson)، لأنه كان يعلم بالخطة مسبقًا، مما دفع بيفين إلى اتهام أمريكا بالانضمام إلى **"مؤامرة"** ضد بريطانيا، في الوقت نفسه، حاول السفير الفرنسي في بريطانيا رينيه ماسيجلي (René Massigli) تهدئة بيفين بتوضيح الأبعاد الأوروبية للخطة، حتى لا يفترض البريطانيون أن الهدف من الخطة هو استبعادهم من التحركات الفرنسية- الألمانية، وعلى الرغم من الصدمة، بدأت بريطانيا في دراسة الخطة بهدوء، ولم يكن هناك تعليق رسمي في البداية، وطلب رئيس

(1) حزب المحافظين: حزب سياسي بريطاني من مبادئه تعزيز الملكية الخاصة، والحفاظ على قوة عسكرية وسياسة خارجية قوية، والحفاظ على القيم والمؤسسات الثقافية التقليدية، وهو وريث حزب التوري القديم، الذي كان يمثل النبلاء والطبقات الاستقراطية في بريطانيا، وبدأ أعضاؤه في تشكيل جمعيات محافظة بعد توسيع الحقوق الانتخابية لتشمل الطبقة المتوسطة في عام 1832. Britannica Concise Encyclopedia, 2006: 453.

(2) حزب العمال: حزب سياسي بريطاني تعود روابطه التاريخية مع النقابات العمالية التي سعت إلى تعزيز دور فعال للدولة في خلق الرخاء الاقتصادي وتوفير الخدمات الاجتماعية، وسعت النقابات عام 1900 مع حزب العمال المستقل الذي تأسس عام 1893 إلى تأسيس لجنة تمثيل العمال، والتي حملت أسم (حزب العمال) عام 1906، وفي عام 1918 أصبح حزبًا اشتراكيًا بدستور ديمقراطي، وبحلول عام 1922 حل محل حزب الأحرار كحزب معارضة رسمي، وفي عام 1924 شكل جيمس رامزي ماكدونالد أول حكومة عمالية بدعم من حزب الأحرار، وتناوب على السلطة مع حزب المحافظين. Britannica Concise Encyclopedia, 2006: 1064.

(3) الكومنويلث: وتعني رابطة الدول المستقلة، إذ سمحت بريطانيا بحلول عام 1931 للدول التي كانت تابعة لها وتتمتع بالحكم الذاتي بالاستقلال، وتم الاعتراف بهم على أنهم يتمتعون بمكانة خاصة داخل الإمبراطورية، وتكون من (54) دولة مستقلة، لكن لا يملك دستور رسمي أو لوائح رسمية وليس للأعضاء أي التزام قانوني أو رسمي اتجاه بعضهم البعض وتجمعهم المؤسسات والخبرات المشتركة والمصالح الذاتية والاقتصادية، ويتم عقد اجتماع لرؤساء حكومات الكومنويلث كل عامين. Safra, and Cauz, 2010: 494-495.

الوزراء كليمنت أتلي (Clement Attlee) دراسات استراتيجية واقتصادية وسياسية لتحديد موقف بريطانيا من الخطة، إذ كانت المشكلة هي قلة المعلومات حول تفكير جان مونيه، مما جعلهم يعتمدون على تقارير صحفية ومعلومات محدودة من السفير الفرنسي(Young, 1984: 150-151)

يبدو أن الحكومة البريطانية كان تخشى من تعاون فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتجاهل الدور البريطاني، ويبدو أن وزير الخارجية البريطاني إرنست بيفين قد بالغ في التعبير بقوله **(مؤامرة)** فرنسية أمريكية، لأن معطيات تلك المرحلة السياسية والاقتصادية تشير إلى تعاون وثيق أمريكي بريطاني أوروبي غربي في المسائل الحيوية، ولا يوجد ما يدل على استبعاد بريطانيا من الخطط الأوروبية الكبرى، إلا أن بريطانيا كان لديها نقص في المعلومات المتاحة بشان خطة شومان.

شكلت الحكومة لجنة من الخبراء لدراسة الآثار المختلفة للخطة، واشار تحليل الوضع الى تعقد السياسة البريطانية تجاه خطة شومان، فعلى الجانب الاقتصادي عدّت اللجنة التي كان يرأسها رئيس التخطيط الاقتصادي في مكتب رئيس الوزراء السير إدوين بلودن (Edwin Plowden)، أن الخطة تهدد صناعة الصلب البريطانية، أما من الناحية السياسية، رأت وزارة الخارجية أن الخطة يمكن أن تكون وسيلة للسيطرة على ألمانيا، وبالتالي قد تؤدي إلى ظهور قوة ثالثة غير متحالفة مع بريطانيا، وأوصت اللجنة بأنه إذا لم يكن باستطاعة بريطانيا الانضمام إلى الخطة، فلابد أن تكون إيجابية تجاهها، إذ اشارت التوصية إلى ضرورة التحلي بالمرونة والحفاظ على علاقة جيدة مع الدول الأوروبية المشاركة في الخطة، ورغم تحفظات حكومة العمال، رحب رئيس الوزراء كليمنت أتلي بالخطة بشكل عام، وعكست تلك السياسة تعقيدات الموقف البريطاني من خطة شومان، ما بين المخاوف الاقتصادية والسياسية والحاجة إلى الحفاظ على التوازن في العلاقات الأوروبية والأطلسية (Young, 1984: 151)

كشف مونيه في اجتماع 16 آيار 1950 عن بعض تفاصيل الخطة إلى لندن، مؤكداً على ضرورة مشاركة ألمانيا الغربية وتسليم السيطرة على صناعات الفحم والصلب إلى سلطة فوق الوطنية[4]، إذ كانت تلك النقطة محورية بالنسبة لمونيه لضمان فعالية الخطة، واقترح وزير الخزانة ستافورد كريبس (Stafford Cripps) على بريطانيا الانضمام إلى الخطة فورًا لتتمكن من السيطرة عليها، إلا أن وزارة الخارجية كانت أكثر حذراً بسبب نقص التفاصيل والخوف من الالتزامات التي تجهلها. (Young, 1984: 152)

اصبح واضحًا إن بريطانيا لن تشارك في المفاوضات الرسمية المتعلقة بالخطة، إذ كان هناك اختلافات أساسية في المنظور والسياسة بين بريطانيا وفرنسا، وعبر روجر ماكينز (Roger Makins) أحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية قائلًا لمونيه **"نحن لسنا مستعدين ولن تنجح"**(Gowland, 2010: 28)، فضلاً عن ذلك أعرب نائب زعيم حزب العمال هربرت موريسون (Herbert Morrison) عن رأيه قائلاً **"إنه ليس جيدًا، فعمال مناجم دورهام (Durham) لن يرضوا به"** (Geddes, 2004: 61)

يتضح من رد ماكينز وموريسون التشكك السائد داخل الدوائر الحكومية فيما يتعلق بالخطة الفرنسية للتكامل الأوروبي.

أدركت الحكومة الفرنسية بأن أي حكومة بريطانية لن تقبل السلطة فوق الوطنية، لأن تسليم السيطرة على الصناعات إلى سلطة فوق الوطنية كان سيواجه معارضة قوية داخل حزب العمال الذي كان قد أطلق حملة طويلة للتأميم (Gowland, 2010: 33-34)، نتيجة لذلك، حسم شومان الأمر واعلن في 1 حزيران 1950 أن المبدأ غير قابل للتفاوض، وأن على أي دولة ترغب في المشاركة في المفاوضات أن تقبله بحلول الساعة الثامنة مساءً، وفي 2 حزيران تم رفض ذلك الشرط من قبل مجلس الوزراء البريطاني واعتبره مستحيلًا (George, 1998: 21)

يتضح أن المصالح البريطانية الفرنسية كانت متناقضة في تلك المرحلة بشان التكامل الاقتصادي الأوروبي، بريطانيا كانت ترى أن سيادتها الوطنية وصناعتها أمر غير قابل للتفاوض، بينما شومان أصر على قبول المبدأ أو الخروج من المفاوضات.

رأى سفير الولايات المتحدة الأمريكية في باريس ديفيد بروس (David Bruce) بأن أي تكامل أوروبي لن ينجح إلا إذا شاركت بريطانيا فيه بشكل جدي، على الرغم من ذلك، فأن الفرنسيين كانوا مصممين على المضي قدمًا بخطة شومان سواء بمشاركة بريطانية أو بدونها، ولم تكن دول أوروبا الغربية المعنية مستعدة لجعل التكامل وطبيعة المؤسسات الأوروبية متوقفة على موافقة بريطانيا، لذلك بدأوا في تنفيذ الخطة دون انتظار مشاركة بريطانيا، وكان الدعم الأميركي لخطة شومان والتكامل الأوروبي كافياً لتعويض غياب بريطانيا (Noakes, 2002: 42)

أشار المفوض السامي الأمريكي في المانيا الغربية جون جاي ماكلوي (John J. McCloy) إلى مخاوفه بشأن التحديات التي تواجه تنفيذ خطة شومان، بسبب اعتراضات الصناعيين الألمان، لا سيما في منطقة الرور، الذين كانوا يخشون أن يؤدي تقييد ملكيتهم لمناجم الفحم إلى فوضى اقتصادية، وكان ماكلوي قلقاً من أن يؤدي إصرار الصناعيين على مطالبهم إلى تعريض الخطة للفشل، مما يسبب عواقب سلبية على ألمانيا في علاقتها مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وطلب ماكلوي دعم وزارة الخارجية الأمريكية لضمان تنفيذ خطة شومان، محذراً من أن أي علامة على الضعف في ذلك الشأن تؤدي إلى نتائج سلبية(FRUS,1951:92-93)

(4) سلطة فوق الوطنية: تعني تجميع السيادة الوطنية للدول الأعضاء تحت سلطة أعلى، تلعب دوراً حاسماً في عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات في اختصاصات معينة ملزمة لجميع الدول الأعضاء.Roy and Kanner, 2006: 180

اعتقد السفير البريطاني في باريس أوليفر هارفي (Oliver Harvey)، أن خطة شومان تمثل نقطة مهمة في الشؤون الأوروبية والعالمية، ومع ذلك، فإن رأيه لم يعطَ الأهمية الكافية، لأنه كان معروفًا بدعمه للتكامل الأوروبي، ومع ذلك، قرر مجلس الوزراء دراسة آثار الخطة، لا سيما فيما يتعلق بالكومنويلث (George, 1998: 22)، بسبب إن ما يقرب من (60 بالمائة) من إجمالي صادرات الصلب البريطانية كانت تذهب إلى الكومنويلث، في حين إن أوروبا الغربية تستحوذ فقط على (5 بالمائة) منها (Gowland, 2010: 33)

يتضح أنه رغم الأهمية التي أبداها السفير البريطاني في باريس لخطة شومان وتاثيرها الإيجابي على بريطانيا، إلا أن الحكومة البريطانية كانت تولي أهتمامًا كبيراً بدراسة آثار الخطة على مصالحها السياسية والاقتصادية، كما تتضح أهمية العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا والكومنويلث والمخاوف من تأثير خطة شومان على تلك العلاقة التجارية المهمة.

عندما تسلم حزب المحافظين السلطة برئاسة ونستون تشرشل في عام 1951، أثيرت أمام الحكومة العديد من التحديات السياسية، وكان أولها علاقة بريطانيا مع أوروبا، إذ القى تشرشل خطاباً في مجلس العموم البريطاني في آيار 1951 قائلاً **"أين نقف؟ نحن لسنا اعضاء في مجموعة الدفاع الأوروبية، ولا ننوي الاندماج في نظام فدرالي أوروبي، نشعر أن لدينا علاقة خاصة بكليهما ... نحن معهم ولكن ليس منهم، لدينا الكومنويلث والإمبراطورية الخاصة بنا"** (Geddes, 2004: 24)، عكس ذلك الخطاب وجهة نظر الحكومة البريطانية آنذاك، التي كانت لا تزال تستحضر مجد الإمبراطورية، ورفضت أن تكون بريطانيا مجرد دولة أخرى في أوروبا (May, 2001: 35)، وعدم الالتزام بأي معاهدة يكون فيها سلطة فوق الوطنية تسلب بريطانيا سيادتها، كما اعتقدت الحكومة بأن المجموعة الأوروبية للفحم والصلب سيكون مصيرها الفشل (George, 1998: 23)، على الرغم من ذلك، تم إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب بموجب معاهدة باريس في 18 نيسان 1951 من ست دول أوروبية (فرنسا ، ألمانيا الغربية ، إيطاليا ، هولندا، بلجيكا ، لوكسمبورغ) (Mayne, 1964: 109).

ثانياً: سياسة الحكومة البريطانية تجاه مؤتمر ميسينا (1955-1956):

عدت الجلسة الأولى لوزراء خارجية الدول الست التي عقدت في مدينة ميسينا الإيطالية، في المدة من 1 - 3 حزيران 1955، حدثًا تاريخيًا مهمًا في مسار بناء الوحدة الأوروبية، في تلك الجلسة، صاغ وزير الخارجية البلجيكي بول هنري سباك (Paul Henri Spaak) قرارًا تبناه وزراء الخارجية، كان القرار يمثل خطوة حاسمة نحو تحقيق وحدة أوروبية أكبر من خلال تطوير المصالح المشتركة، كان التركيز على انشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community)، وهيأة للطاقة الذرية، مستندين إلى نجاح المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، وتلقت بريطانيا دعوة للمشاركة في المؤتمر، لكن حكومة أنتوني آيدن (Anthony Eden) أرسلت ممثلًا اقل مرتبة، راسل بريثرتون (Russell Bretherton) وهو مسؤولاً في مجلس التجارة، لكنه لم يكن وزيرًا كبيرًا، مما عكس عدم جدية الحكومة البريطانية في المشاركة، إذ فضلت بريطانيا فكرة منطقة التجارة الحرة بدلاً من الاتحاد الجمركي الذي اقترحته الدول الست، ولم يحظَ عمل اللجنة اهتمامًا كبيرًا في لندن، مما أدى إلى بعض التوترات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي دعمت جهود الوحدة الأوروبية بشكل أكبر (Duff, 2022: 15-16)

جرت مفاوضات في قصر فال دوتشيس خارج بروكسل في 7 تشرين الثاني 1955، وهي جزء من الجهود التمهيدية لإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وذكر جان فرانسوا دينيو (Jean François Deniau) وهو دبلوماسي فرنسي ومديرًا للعلاقات الخارجية في المفوضية الأوروبية لاحقًا، بأن الممثل البريطاني بريثرتون لم يتفاعل كثيرًا أثناء المؤتمر، واصفًا إياه **"لم يفتح فمه أبدًا إلا لإدخال غليونه"**، وعندما تكلم قال **"... سأتوقف عن الحضور وأعود إلى لندن، ويؤسفني إني ضيعت وقتي ... ولا استطيع أن أبرر النفقات التي تتكبدها حكومتي ... إن المعاهدة المستقبلية التي تتكلمون عنها ليس هناك فرصة لإبرامها، وإذا تم إبرامها، فلا فرصة للتصديق عليها، وإذا تم التصديق عليها، فلا فرصة لتطبيقها"**، وأكد بريثرتون أن المعاهدة غير مقبولة لبريطانيا مبينًا عدة أسباب منها إن المعاهدة ركزت بشكل كبير على الزراعة، وهو مجال لا تفضله بريطانيا، وتتضمن رسومًا جمركية لا تتماشى مع السياسات البريطانية، وكانت تناقش إنشاء مؤسسات قد تكون غير مقبولة أو مخيفة لبريطانيا (Duff, 2022: 16)

يبدو أن بريثرتون كان متشككًا جدًا في جدوى المعاهدة التي كانت موضوع المؤتمر، وعكس موقفه الفجوة الكبيرة بين رؤية بريطانيا للمجموعة الاقتصادية الأوروبية وطموحات الدول الأخرى، ويبدو أن بريثرتون عكس رؤية حكومته التي ارسلت مسؤولاً أقل مرتبة، لمؤتمر مهم في تاريخ العلاقات الأوروبية.

قررت الحكومة البريطانية في 11 تشرين الثاني 1955 سحب ممثلها من المؤتمر المتعلق بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (Geddes, 2004: 64) بناءً على توصيات لجنة المساعدة المشتركة برئاسة بيرك ترينند (Burke Trend)، وأكد موقف ترينند كمسؤول كبير في وزارة الخزانة على النفوذ الكبير الذي تمتعت به الوزارة، وأعطى الأولوية للحفاظ على العلاقات القائمة، والمصالح الاقتصادية، والاعتبارات السياسية الداخلية على حساب ضرورات السياسة الخارجية، وسلط التقرير الذي أوصى بعدم الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية الضوء على أربعة عوامل رئيسة: أولاً التأثير السلبي على علاقة بريطانيا مع بقية دول الكومنويلث بما في ذلك المستعمرات، ثانياً إمكانية تعطيل النهج العالمي لبريطانيا في التجارة والمدفوعات وعزلها عن الأسواق غير الأوروبية، ثالثاً مخاوف من التكامل والاتحاد السياسي الذي قد لا يتماشى مع الرأي العام البريطاني، رابعاً خشية تعرض الصناعات

البريطانية لمنافسة شديدة من نظيراتها الأوروبية (Gowland, 2010: 38)

كانت حكومة المحافظين، خلال تلك المدة، تميل إلى الحفاظ على علاقات وثيقة مع الدول الناطقة بالإنكليزية، بدلاً من السعي نحو تكامل وثيق مع الدول الأوروبية، ومن ناحية رسمية، كانت وزارتا الخارجية والخزانة في بريطانيا تعارضان عضوية البلاد في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، مما عكس انقسامات داخل الحكومة البريطانية حول تلك القضية، إدوارد بريدجز (Edward Bridges) السكرتير الدائم لوزير الخزانة، رأى بأنه من المفروض على بريطانيا أن لا تكون أساسا في المؤتمر، بينما نظيره في وزارة الخارجية إيفوني كيركباتريك (Ivone Kirkpatrick)، رأى بأن أي تجمع أوروبي أساسه المحور الفرنسي- الألماني محكومًا عليه بالفشل، عبرت تلك الآراء عن الاعتقاد بأن أي تجمع أوروبي بدون مشاركة بريطانية كان مصيره الفشل (Gowland, 2010: 39)

اعتقد العديد من كبار المسؤولين البريطانيين أن جهود الدول الست لإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية ستفشل كما فشلت مجموعة الدفاع الأوروبية، وكانوا يرون أنه من غير المحتمل أن تمضي الدول الست قدماً بدون مشاركة بريطانيا، وأبدى هارولد ماكميلان (Harold Macmillan) الذي كان وزيراً للخزانة آنذاك، قلقه من تقسيم العالم إلى ثلاث قوى (روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، والولايات الأوروبية) دون أن تكون بريطانيا جزءاً منها (George, 1998: 26)، لذلك، اقترحت الحكومة البريطانية في تشرين الثاني 1955 بديلاً للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو إنشاء منطقة تجارة حرة (Free Trade Area) بدلاً من اتحاد جمركي، في منطقة التجارة الحرة، يمكن للدول الأعضاء الحفاظ على سياساتها التجارية الخاصة تجاه دول العالم، بينما يتطلب الاتحاد الجمركي سياسة تجارية خارجية مشتركة (Young, 1993: 48)

عقب مؤتمر ميسينا اجتمع مجلس الوزراء البريطاني، وكان الرأي العام سلبياً تجاه مشروع التكامل الأوروبي، كما أن شخصيات رئيسة مثل رئيس الوزراء أنتوني آيدن ووزير الخزانة ريتشارد أوستن باتلر (المعروف بـ ر.أ. باتلر) (R.A. Butler)، كانوا متحفظين تجاه المبادرات التي طرحتها الدول الست، باتلر لم يرَ أي فائدة في خطط الدول الست، في حين دعا دنكان ساندیز (Duncan Sandys) وزير الإسكان آنذاك، إلى أن بريطانيا لا يمكنها الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ولكن بامكانها التأثير على اتجاه العملية من خلال حضور المؤتمر، في ذلك الوقت، اعتقد السياسيون البريطانيون أن الدول الأوروبية القارية تنتظر بفارغ الصبر القيادة البريطانية، مما عكس مزيجاً من الغطرسة وسوء الفهم للديناميكيات القارية، وعدَّ انسحاب بريطانيا من المؤتمر نكسة كبيرة، إذ تخلت بذلك عن تأثيرها على شكل الوحدة الأوروبية وعززت موقف فرنسا القيادي داخل المجموعة الأوروبية الناشئة، وسمح الغياب البريطاني عن المؤتمر للدول الست بتشكيل المجموعة الاقتصادية الأوروبية وفقاً لمتطلباتها الخاصة، دون أي اعتبار للمصالح البريطانية (Gowland, 2010: 40)

عارضت بريطانيا المجموعة الاقتصادية الأوروبية خوفاً من أن تؤدي إلى انقسام اقتصادي في أوروبا الغربية، لذلك، ضغطت على الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا للتخلي عن المشروع، لكن لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية ولا ألمانيا مستعدتين لتأخير إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وشعر رئيس المؤتمر هنري سباك ووزير خارجية هولندا جوهان بين (Johan Beyen) بالقلق من أن تفسد بريطانيا جهودهم، فكتب سباك رسالة شخصية إلى رئيس الوزراء البريطاني موضحاً أن السلطة فوق الوطنية هي الطريقة الوحيدة للسيطرة على ألمانيا في المستقبل، وقام سباك بزيارة لندن في شباط 1956 لمناقشة ذلك الأمر مع هارولد ماكميلان، وفي الوقت ذاته، ضغط وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) على رئيس الوزراء البريطاني آيدن بعدم تقويض جهود الدول الست لإنشاء اتحاد كمركي موحد، متمثلاً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية (Young, 1993: 48-49)

يتضح أن تلك المدة قد شهدت نشاطاً دبلوماسياً من قبل شخصيات بارزة مثل هنري سباك وجوهان بين، الذين سعوا إلى إقناع بريطانيا بأهمية السلطة فوق الوطنية في تحقيق الاستقرار والاندماج الأوروبي، ولا سيما في ظل مخاوفهم من التأثير الألماني.

كتب ماكميلان إلى السكرتير الدائم لوزارة الخزانة إدوارد بريدجز في شباط 1956 معرباً عن قلقه بشأن احتمال هيمنة ألمانيا على أوروبا الغربية من خلال الوسائل الاقتصادية، وأشار إلى مؤتمر ميسينا الذي كان يهدف إلى إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكان يخشى أنه إذا لم تتخذ بريطانيا أي إجراء، فقد تهيمن ألمانيا على أوروبا الغربية، مما سيجعل الجهود التي بذلت خلال الحربين العالميتين دون معنى، وحث ماكميلان على اتخاذ إجراءات لمنع تلك النتيجة ولحماية المصالح البريطانية في أوروبا (Noakes, 2002: 57-58)

ثالثاً: سياسة الحكومة البريطانية تجاه معاهدة روما (1957):

قدم سباك تقريره في نيسان 1956، حث فيه الدول الست على إنشاء اتحاد كمركي بدلاً من منطقة تجارة حرة، لضمان مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية، بينما تم تهميش المصالح البريطانية (Duff, 2022: 16) ، وفي نهاية آيار 1956 اجتمع وزراء خارجية الدول الست في مدينة البندقية، وبعد النظر في تقرير سباك، تقرر عقد معاهدتين الأولى للمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية والثانية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفضل الفرنسيون المعاهدة الأولى لأنها تساعدهم في برنامجهم الخاص بالابحاث النووية، ومما شجع فرنسا على الموافقة على التقرير حينها، هو تخلي الحكومة البريطانية

في تشرين الثاني 1956 عن العمل العسكري ضد مصر خلال أزمة السويس[5]، إذ شعر الفرنسيون بالخيانة، لأن البريطانيين خضعوا للضغوط الأمريكية لوقف العملية بينما أراد الفرنسيون الاستمرار بها، لذلك، تدهورت العلاقات الفرنسية البريطانية آنذاك (Young, 1993: 48-49)، مما جعل المستشار الالماني كونراد أديناور (Konrad Adenauer) يقول لشارل ديغول (Charles de Gaulle) **"أوروبا ستنتقم لك"**، لذلك أصبحت فرنسا أكثر تساهلاً مع الدول الخمس، وتم التوقيع على معاهدتي المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في روما في 25 آذار 1957 (Beloff, 1996: 25-26)

"أوروبا ستنتقم لك" يبدو أن المستشار الالماني يعني أن الدول الأوروبية قد تنحني في بعض الأحيان للضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الوحدة والقوة الأوروبية سوف تسود في نهاية المطاف، وسيكون بمثابة شكل من أشكال الانتقام من التأثيرات الخارجية، بينما بريطانيا أخذت من أزمة السويس الدرس عكس فرنسا والمانيا، إذ اقتربت من الولايات المتحدة الأمريكية أكثر، على أمل أن يكون لها مشاركة في رسم السياسة العالمية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن أن السويس تُعد نقطة تحول لها تأثير نفسي عجلت في إزالة بقايا الأمبراطورية والفخر بالكومنويلث.

لم تُظهر بريطانيا اهتمامًا كبيرًا بالتكامل الاقتصادي والسياسي مع أوروبا في مدة توقيع معاهدة روما عام 1957، عبّر هارولد ماكميلان عن ذلك الموقف بقوله **"لم نكن دولة قارية، بل جزيرة ذات قوة إمبراطورية استعمارية وعلاقات فريدة مع الدول المستقلة في الكومنويلث، ورغم أننا قد نحافظ على ارتباط وثيق مع الدول القارية في أوروبا، إلا أننا لم نتمكن أبداً من دمج مصالحنا بالكامل مع مصالحهم"** (May, 2001: 35)، فضّلت بريطانيا بدلاً من ذلك إنشاء منطقة تجارة حرة، وهي فكرة اعتقد الخبراء الفرنسيون أنها مصممة خصيصًا لخدمة المصالح البريطانية، لكن بريطانيا كانت بحاجة إلى تجارة حرة نظرًا لوضعها الاقتصادي الصعب، إذ بحلول عام 1957، واجهت بريطانيا مشاكل في ميزان المدفوعات ونمو أقل من جيرانها، فضلاً عن الألتزامات الخارجية التي قيدت نموها الداخلي، وانخفضت حصة بريطانيا في التجارة العالمية من (25 بالمائة) إلى (20 بالمائة) بين عامي (1950 – 1955)، وفي عام 1958 تجاوزتها ألمانيا الغربية كمصدّر للسلع المصنعة، وعلى الرغم من ذلك، كان سوق الكومنويلث يستحوذ على (43 بالمائة) من الصادرات البريطانية، حتى ذلك الوقت، كان هدف بريطانيا هو الحفاظ على الكومنويلث والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الجنيه الاسترليني (Young, 1993: 58)

يبدو أن الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى التركيز على تعزيز علاقاتها مع الكومنويلث والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، هي المشكلات في ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي القليل، ففضلت بريطانيا التركيز على منطقة تجارة حرة تخدم مصالحها الاقتصادية الخاصة.

أظهرت الدلائل أن احتمال انضمام بقية دول المجموعة الست إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأوروبية دون مشاركة فرنسا كان ضعيفًا، ولذلك، ركزت الدبلوماسية البريطانية على تأمين التعاون مع فرنسا، ومع ذلك، رأت فرنسا أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية أفضل لها من منطقة التجارة الحرة الأوروبية، لا سيما فيما يتعلق بالزراعة، التي شكلت (40 بالمائة) من صادراتها، مقارنةً ببريطانيا إذ شكلت الصادرات الزراعية (10 بالمائة) فقط، واعتقدت فرنسا أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة ستضعها في موقف أدنى من الألمان والبريطانيين، ما لم تحصل على نفس الضمانات في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لا سيما في مجال الزراعة (Broad; Griffiths, 2002: 55)

أكد السفير البريطاني في بون أنه من دون الامتيازات الزراعية ستواجه الحكومة الألمانية صعوبة في إقناع الفرنسيين، حتى الإيطاليين في أواخر صيف 1957 شككوا في مدى التزام الدول الست باتفاقية التجارة الحرة، إذ نبّه جوزيبي بيلا (Giuseppe Pella) وزير الخارجية الإيطالي ونائب رئيس الوزراء آنذاك، نظراءه في لندن إلى أن روما لن تكون في وضع يسمح لها بقبول اتفاقية منطقة التجارة الحرة للمنتجات الصناعية ما لم تتمكن من كسب المال لدفع ثمنها عن طريق بيع المنتجات الزراعية، كما حذر جويدو كارلي(Guido Carli) وزير التجارة الخارجية الإيطالي، البريطانيين لضمان حصص إيطاليا في السوق والتعهد بتوسيعها كثمن لمشاركة بلاده (Broad; Griffiths, 2002: 86)

اعتقد السياسيون البريطانيون أنهم في وضع تفاوضي قوي مقابل الدول الست الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، على الرغم من ادراكهم الأهمية السياسية للمجموعة، وكان هدفهم الرئيس هو منع تشكيل كتلة اقتصادية مغلقة تضر بالتجارة البريطانية، واعتقدوا أن الدول الأوروبية بحاجة إلى بريطانيا أكثر من حاجتهم إلى أوروبا، لا سيما بعد فشل مجموعة الدفاع الأوروبية، وإدرك العديد من رجال الأعمال البريطانيين أهمية الوصول إلى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوروبية دون خسارة تجارة الكومنويلث (Young, 1993: 51)، لا سيما وأن بريطانيا تميزت بموقع فريد في التجارة العالمية، إذ أن معظم تجارتها كانت موجهه نحو الأسواق العالمية خارج أوروبا، فبينما تُصدّر بريطانيا نحو (30 بالمائة) من صادراتها إلى أوروبا، تُرسل الـ (70 بالمائة) المتبقية إلى بقية أنحاء العالم، في المقابل، بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية كانت تقوم بحوالي (60 بالمائة) من تجارتها داخل أوروبا الغربية، و(40 بالمائة) مع بقية العالم (Bodleian Library, 1962: 62).

اقترح وزير الخارجية سيلوين لويد (John Selwyn Lloyd) ربط الدول الست والدول الأوروبية الأخرى من خلال الروابط المؤسسية بين المجموعة

(5) أزمة السويس: أزمة دولية نشأت عام 1956، عندما أمم الرئيس المصري جمال عبد الناصر قناة السويس بعد تنصل الدول الغربية من المساعدات المالية التي وعدت بها لبناء السد العالي في أسوان، أرسل الفرنسيون والبريطانيون، الذين كانت لهم مصالح في الشركة المالكة للقناة، قوات لاحتلال منطقة القناة، واستولت حليفهم إسرائيل على شبه جزيرة سيناء، وأجبرت المعارضة الدولية الفرنسيين والبريطانيين على الخروج بسرعة، وانسحبت إسرائيل عام 1957، وأدى الحادث إلى استقالة رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن، واعتُبر بمثابة نذير بنهاية بريطانيا كقوة دولية كبرى. Britannica Concise Encyclopedia, 2006: 1839.

الاقتصادية الأوروبية واتحاد أوروبا الغربية، ومجلس أوروبا، بما في ذلك إنشاء جمعية برلمانية جديدة، إلا أن ذلك المقترح لم يلقَ اهتماما كبيراً، وعدَّته الدول المؤسسة للمجموعة محاولة أخرى لتأخير تقدم المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وحتى السفراء البريطانيون مثل غلادوين جيب (Gladwyn Jebb) في باريس، لم يروا قيمة كبيرة للمقترح، إذ عدَّ جيب أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة خطوة غير موفقة، لأن المقترح لا يمنع المجموعة الاقتصادية الأوروبية من أن تصبح مجموعة سياسية واقتصادية تهيمن عليها ألمانيا، وبالتالي ستكون أقوى من بريطانيا، وتشكل قوة ثالثة مستقلة عن حلف الناتو، وأعرب ديفيد اكليس (David Eccles) رئيس مجلس التجارة، عن مخاوف بريطانيا من أن تكون المجموعة الاقتصادية الأوروبية منغلقة على نفسها وتهيمن عليها ألمانيا، واعربت الحكومة البريطانية عن قلقها بشأن التهديد الاقتصادي الذي قد تشكله المجموعة الاقتصادية الأوروبية ككتلة تجارية، وكذلك التهديد السياسي إذا ما تحولت إلى قوة ثالثة (Young, 1993: 59-60).

تأسست المجموعة الاقتصادية الأوروبية رسمياً في 1 كانون الثاني 1958، وكان مقر هيئتها التنفيذية في بروكسل برئاسة الألماني والتر هالستين (Walter Hallstein)، أكدت الهيأة التنفيذية على ضرورة الفصل بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية واتفاقية التجارة الحرة، وفي شباط 1958 ارسلت الحكومة الفرنسية مذكرة إلى الدول الست الأعضاء في المجموعة تقترح فيها تسرع التحرك نحو التجارة الحرة داخل المجموعة أكثر مما هو منصوص في اتفاقية منطقة التجارة الحرة، فتسربت تفاصيل المذكرة بسرعة وأثارت قلق البريطانيين، الذين بدأوا محادثات مع السويد والدنمارك والنرويج وسويسرا والنمسا، المعروفة باسم (الستة الأخرى)، لمناقشة الإجراءات الممكنة في حال انهيار اتفاقية منطقة التجارة الحرة، لأن السياسيين البريطانيين رفضوا دخول بريطانيا الى المجموعة الاقتصادية الاوروبية، بحجة أنها ستضر بتجارة الكومنويلث، والزراعة البريطانية، وتعيق استقلال البلاد، حتى وإن لم تكن المجموعة تتسم بطابع فوق وطني (Young, 1993: 62,67).

الخاتمة:

عكست سياسة بريطانيا تجاه خطة شومان ومفاوضات ميسينا ومعاهدة روما حرصها على حماية مصالحها الوطنية والاقتصادية، ورغم التغيرات السياسية والدولية، ظلت بريطانيا متحفظة تجاه التكامل الأوروبي، مما أدى إلى تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب بدونها، مما أتاح للأعضاء الآخرين المضي قدمًا في بناء اتحاد اقتصادي قوي، واعتبر انسحاب بريطانيا من لجنة سباك نكسة كبيرة، إذ تخلت بذلك عن تأثيرها على شكل الوحدة الأوروبية وعززت موقف فرنسا القيادي داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية الناشئة، وسمح الغياب البريطاني عن المفاوضات للدول الست بتشكيل المجموعة الاقتصادية الأوروبية وفقاً لمتطلباتها الخاصة، دون أي اعتبار للمصالح البريطانية، ويتضح من مدة الدراسة، الدروس المستفادة حول أهمية التوافق السياسي والاقتصادي لتحقيق تكامل ناجح، وهو ما أرسى الأساس للاتحاد الأوروبي الذي نعرفه اليوم.

References

Beloff, L. (1996). *Britain and the European Union*. Macmillan Press.

Bodleian Library, University of Oxford. (1962). *C.1 Personal papers, MS. Wilson c. 845, the Common Market and the Commonwealth*.

Broad, M., & Griffiths, T. R. (2002). *Britain, the division of Western Europe and the creation of EFTA, 1955–1963*. Palgrave Macmillan.

Duff, A. (2022). *Britain and the puzzle of the European Union*. Routledge.

Encyclopedia Britannica. (2006). *Britannica concise encyclopedia*. Encyclopedia Britannica.

Foreign relations of the United States, 1951. Europe: Political and economic developments, Volume IV, Part 1, Document 45, The United States High Commissioner for Germany (McCloy) to the Secretary of State, 19 February 1951.

Geddes, A. (2004). *The European Union and British politics*. Palgrave Macmillan.

George, S. (1998). *An awkward partner: Britain in the European Community* (3rd ed.). Oxford University Press.

Gowland, D., & others. (2010). *Britain and European integration since 1945*. Routledge.

May, A. (1964). *Britain, the Commonwealth and Europe*. Palgrave Publishers.

Noakes, J., & others. (2002). *Britain and Germany in Europe, 1949-1990*. Oxford University Press.

Mayne, R. (n.d.). Economic integration in the new Europe. *Journal of the American Academy of Arts and Sciences*.

Roy, J., & Kanner, A. (2006). *Historical dictionary of the European Union*. The Scarecrow Press.

Safra, E. J., & Cauz, J. (2010). *The new Encyclopaedia Britannica* (Vol. 3, 15th ed.). Encyclopaedia Britannica.

Young, J. W. (1984). *Britain, France and the unity of Europe, 1945–1951*. Leicester University Press.

Young, J. W. (1993). *Britain and European unity, 1945–1992*. Macmillan Education.